أكدت منع التشهير بالشخصيات الحكومية

هيئة النزاهة : شكّلنا لجاناً متخصصة لتفعيل الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد

عدسة سعد الله الخالدي

بغداد / المدى

اعرب رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العيكلي عن اسفة للسياسة التي اتبعتها الهيئة في الفترة السابقة والتي ادت الى ظهور نوع جديد من الفساد والمتمثل بعدم تنفيذ عدداً من القرارات الحكومية الصادرة لتنفيذ المشاريع في البلاد لتخوف المسؤولين فيها من الملاحقات التي تجريها دائرة التحقيقات في الهيئة.

واعترف رئيس هيئة النزاهة بأن الهيئة لم تسلك في السابق الطرق القانونية في ملاحقة المفسدين حيث "تم اتهام عدد من المسؤولين من دون دليل والتشهير ببعض الشخصيات والرموز المهمة في المجتمع العراقي" ما أدى إلى "تسييس الهيئة وتدخل بعض الكتل السياسية في عملها" حسب تعبيره.

وأوضح العكيلي أن "الملاحقات التي قامت بها دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة خلال السنوات الأربع التي تلت تأسيسها، جعلت اغلب المسؤولين يتخوفون من، أن يبادروا بتنفيذ المشاريع المكلفة بها وزاراتهم خوفاً من الوقوع في أيدي الهيئة، مما أدى إلى عودة اغلب من الأموال المخصصة لمشاريع الإعمار إلى خزينة الدولة".

وأضاف العكيلي، أن "على هيئة النزاهة، أن تكون غير مخيفة من خلال التحقيقات التي تجريها بحيث يحذر منها الأشخاص الفاسدون فقط، لا أن يكون هدفها إرعاب المسؤولين الجيدين، الذين يهدفون إلى بناء بلادهم" .

العكيلي أكد انه سيعمل على "منع التشهير بالشخصيات السياسية"، والعمل على أن تكون التحقيقات التي تجريها الهيئة في ملاحقة قضايا الفساد الإداري "ذات طابع سري"، مؤكدا "أن الهيئة ستتبع سياسة جديدة تركز على الموازنة بين ملاحقة الفساد واحترام حقوق الإنسان".

ولفت العكيلي إلى أن الهيئة تعمل في الوقت الحاضر على اقتراح مجموعة قوانين تستهدف، غلق الثغرات الموجودة في القانون العراقي والتي "تعتبر أطواق نجاة لمرتكبي جرائم الفساد"، وذلك من خلال تشكيل دائرة قانونية تضم خبراء لهم باع في القانون العراقي.

وأشار العكيلي إلى أن الهيئة، شكلت عدة لجان للعمل على إدخال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك من خلال إضافة فقرات جديدة للقوانين العراقية المعمول بها حاليا.

العكيلي نبه إلى وجود نقص كبير في قوانين الرقابة العراقية، حيث لم يتناول القانون العراقي قضايا فساد مهمة منها، المتاجرة بالوظيفة العامة والرشوة في القطاع الخاص، ورشوة الموظف الأجنبي.

يذكر أن عدداً من الوزراء في الحكومة اشتكوا من أن إجراءات هيئة النزاهة، قد عرقلت عمل وزاراتهم في تنفيذ المشاريع المنوطة بها، بسبب تخوف الموظفين من الملاحقة القانونية.

وكان وزير المالية باقر جبر الزبيدي قد دعا في تصريحات صحفية إلى إلغاء هيئة النزاهة لدورها السلبي في عمل الوزارات، والإبقاء على ديوان الرقابة المالية كدائرة لمتابعة قضايا الفساد الإداري في العراق.

أكد أمينها إمكانية عقد مؤتمر للوفاق والمصالحة

منظمة المؤتمر الإسلامي تستكمل إجراءاتها القانونية لافتتاح مكتب في بغداد

بغداد / المدى

ذكر المستشار السياسي للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي السفير مهدي فتح الله، إنه تم استكمال الإجراءات القانونية لافتتاح مكتب للمنظمة في العراق، مبيناً أنه تم اختيار شخصية دبلوماسية لرئاسة المكتب.

ونقلت صحيفة عكاظ السعودية عن فتح الله قوله إنه "تم التنسيق مع الحكومة العراقية لاختيار المبنى، كما تم أيضا استكمال الإجراءات القانونية".

وكشف فتح الله أنه سيتم الأسبوع القادم تعيين رئيس لمكتب المنظمة في بغداد ، موضحاً أن هناك العديد من المرشحين لهذا المنصب وانه تم اختيار شخصية دبلوماسية رفيعة سيتم الإعلان عنها قريبا، وقالت الصحيفة إن المرشح لرئاسة المكتب شخصية سودانية.

وأوضح فتح الله أنه "بحث خلال زيارته بغداد إمكانية عقد مؤتمر ثان جديد في مكة للطوائف والتيارات الدينية لمناقشة وتفعيل وثيقة مكة (التي تم إقرارها عام ٢٠٠٦) وكيفية الالتزام بها".

وتابع فتح الله المسؤول عن الملف العراقي في المنظمة انه "وجد ترحيباً ودعماً لعقد المؤتمر لدى جميع التيارات السياسية والمرجعيات الدينية العراقية ، مشيرا إلى أن المنظمة ستبحث مع دولة المقر (السعودية) موعد انعقاد المؤتمر التي تعكف حاليا لتحديد جدول أعماله.

وبين المستشار السياسي للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن زيارته العراق "حققت أهدافا ايجابية عبر المشاورات التي تمت مع الحكومة ومختلف التيارات الدينية والسياسية بهدف تعزيز المصالحة"، معتبراً أن "وثيقة مكة ساهمت مساهمة فعالة في تخفيف الحرب الطائفية بالعراق".

وذكر انه لمس خلال زيارته بغداد "روحا جديدة بين جميع التيارات والمرجعيات الدينية والحرص على إنهاء جميع الخلافات والمضي نحو تحقيق المصالحة والوفاق"، معربا عن أمله في أن يحقق المؤتمر الوفاق والمصالحة بين ابناء الشعب الواحد.

وأوضح السفير فتح الله ان اللجنة التحضيرية ستبدأ اجتماعاتها للتحضير لمؤتمر مكة الثاني، ولكنه لم يحدد موعد انعقاد الاجتماع.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي هي تجمع على مستوى سبع و خمسين حكومة، لمحاولة دمج الجهود والتكلم بصوت واحد لحماية وضمان تقدم مواطني تلك الدول و جميع مسلمي العالم البالغ عددهم نحو ١,٤ مليار نسمة. وهي منظمة دولية ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة.

وتأسست المنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في الـ٢٥ من أيلول / سبتمبر عام ١٩٦٩، والدول السبع و الخمسون المشاركة فيها هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية (باستثناء غويانا وسورينام).

السنيد : ملف التسليح العراقي محور الخلاف بين بغداد وواشنطن

بغداد / المدى

كشف عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب،حسن السنيد أن إحد أبرز نقاط الخلاف بين حكومتي واشنطن وبغداد هي رفض ملف التسليح العراقي. لافتا إلى أن العراق يسعى إلى استيراد "أسلحة متطورة" من صربيا ورومانيا.

وقال حسن السنيد، عضو البرلمان والقيادي في (الائتلاف العراقي الموحد)، إن "وزارة الدفاع الأمريكية لا تريد أن يتنامى التسليح العراقي بعيدا عن حساباتهم."

وأضاف "الولايات المتحدة تريد تسليح بطيء للجيش العراقي، وبالأسعار التي تحددها"، مشددا على أن هذا الأمر "لا يرغب به السياسيون العراقيون."

وذكر السنيد، الذي ينتمي إلى (كتلة الائتلاف) ، أن الحكومة العراقية "تسعى إلى تسليح الجيش العراقي بالطائرات والدبابات من دول غير الولايات المتحدة، مثل صربيا ورومانيا."

ومضى قائلا "الحكومة ستحقق طفرة نوعية وسريعة في موضوع تسليح الجيش العراقي."

وكانت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية قد قالت، في تقرير نشرته منتصف الشهرالجاري، إن صفقة سلاح سرية بقيمة (٨٣٣) مليون دولار عقدت بين العراق وصربيا لشراء أسلحة " أظهرت تواصل مشاكل بغداد في تسليح قواتها، حيث يضرب الفساد وفقدان الكفاءة أطنابهما."

وذهب التقرير إلى القول بأن الصفقة التي أبرمت مع صربيا، في شهر / أيلول الماضي، كانت "من دون إجراء مناقصة"، مشيرا إلى أن إجراء هذه الصفقة "واجه انتقاداً كبيراً، ما دفع المسؤولين العراقيين إلى تقليص حجم مشترياتها إلى (٢٣٦) مليون دولار."

ونفت وزارة الدفاع العراقية، في حينه، ما ورد في التقرير. واعتبر الناطق باسمها محمد العسكري أن الصفقة المذكورة "من أفضل صفقات الأسلحة وأكثرها شفافية ومطابقة للمواصفات"، متهماً ما جاء في الصحيفة بأنه "يعرقل عملية تسليح الجيش، ويحمل دوافع مغرضة."

وقال السنيد عن الاتهامات التي أثيرت حول الفساد في عقود صفقات السلاح، خلال الأعوام الماضية، قال السنيد " الصفقات تمت بإشراف لجنة العقود في وزارة الدفاع ولجان فنية عراقية متعاقبة، ولذلك لا يوجد أي مجال للفساد في تلك الصفقات."

وأردف "لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب استدعت المشرفين على صفقات السلاح، وتبين إنها جرت بشفافية عالية وبعلم مجلس الوزراء، وما يثار من غبار حولها ليس له أي أساس من الصحة."

وذكر النائب البرلماني أن "الكثير من السياسيين الذين شككوا في نزاهة صفقات السلاح غيروا آراءهم بعد أن استمعوا إلى وجهة نظر اللجان المختصة بشراء الأسلحة في وزارة الدفاع.

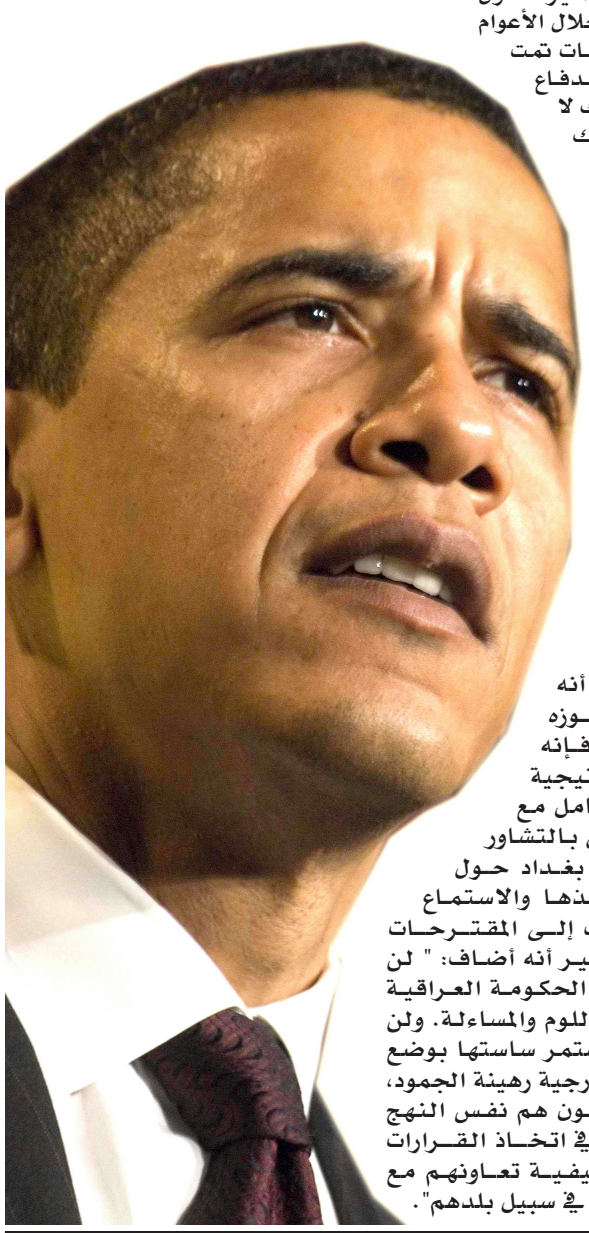

بالتشاور مع بترايوس

أوباما : سأضع استراتيجية جديدة للتعامل مع الملف العراقي

واشنطن / وكالات

قال السناتور باراك أوباما المرشح عن الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الامريكية بأنه لن يأخذ موقف المتفرج من الحكومة العراقية بسبب استمرارها في مواقفها المتذبذبة ، واصفاً الحرب في العراق بأنها تحدّ من قدرة القوات المسلحة على مواجهة أية بؤرة جديدة قد تظهر على المسرح الدولي على حد تعبيره.

و اضاف أوباما "ينبغي علينا أن نفكر في أمور أخرى غير العراق، فهناك أمور تتعلق بإيران وباكستان وأفغانستان، وأعتقد أن حصر تركيزنا في العراق وحده يشغلنا أكثر مما يجب".

وحدّد أوباما الموقف الذي سيتخذه إذا انتُخب رئيسا للبلاد إذا نصحه قائد القيادة المركزية الأميركية بعدم الانسحاب من العراق.

وقال :سيكون من واجبي كقائد أعلى للقوات المسلحة أن أحدد المهمة التي ينبغي على قواتنا تنفيذها، واتخاذ القرارات الإستراتيجية في ضوء المشاكل التي نواجهها في أفغانستان وباكستان حيث اكتسب تنظيم القاعدة مزيداً من القوة كما أشارت تقارير أجهزة استخباراتنا.

وفي إجابة له عن سؤال حول ما سيقوله لقائد القوات الأميركية في العراق بشأن مستقبل تلك القوات قال أوباما: "ما سأفعله هو أنني سأقول له إن لدينا الآن مهمة جديدة، وأرى أنه ينبغي علينا من الناحية الاستراتيجية تقديم جدول زمني للحكومة العراقية، لتنفيذ هذه المهمة.

وفي السياق ذاته ترك أوباما الباب مفتوحاً أمام إمكانية استمرار التعامل مع القيادات العسكرية الأميركية الحالية، وأضاف قائلا: " سأصغي إلى ما يقوله الجنرال بترايوس آخذا بنظر الاعتبار الخبرة التي تراكمت لديه في العراق عبر سنوات طويلة. ولكن واجبي رئيساً وقائداً أعلى للقوات المسلحة يحتم علي أن أحدد طبيعة المهمة التي تنفذها هذه القوات".

وأكد أوباما أنه وفي حال فوزه بالرئاسة فإنه سيضع إستراتيجية جديدة للتعامل مع الملف العراقي بالتشاور مع حكومة بغداد حول كيفية تنفيذها والاستماع بصدر رحب إلى المقترحات المطروحة، غير أنه أضاف: " لن أقبل بإبقاء الحكومة العراقية خارج نطاق اللوم والمساءلة. ولن أسمح بأن يستمر ساستها بوضع سياستنا الخارجية رهينة الجمود، فيما يواصلون هم نفس النهج المتذبذب في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تعاونهم مع بعضهم بعضاً في سبيل بلدهم".

العراق يسعى إلى استعادة آثار مسروقة من الأردن

بغداد/ المدى

يسعى العراق الى استعادة آثاره المسروقة والمودعة لدى عدد من الدول العربية، اذ من المتوقع ان يزور وزير السياحة العاصمة الاردنية لاستعادة ١٥٠ قطعة آثارية، هي جزء من مجموعة اثار سرقت ابان دخول القوات الامريكية الى بغداد عام ,٢٠٠٣

وقال مصدر إعلامي في وزارة الدولة للسياحة والآثار، عن استعادة (١٠٧) قطع آثارية مسروقة من المتحف الوطني العراقي سلمت من الجهات المسؤولة في دولة سوريا الى وفد عراقي .وتبلغ قيمة القطع الآثارية التي استعيدت ملايين الدولارات.

وكان وزير الثقافة السوري قد صرح في وقت لاحق أن سلطات الجمارك السورية قد ضبطت قطعة آثارية تاريخية عراقية "لا تقدر بثمن".

ويتوقع أن يزور وزير السياحة والآثار عبد الزهرة الطالقاني الأردن لإقناع المسؤولين بإعادة أكثر من ١٥٠ قطعة آثارية موسومة بختم المتحف العراقي. واضاف مدير العلاقات والاعلام في الوزارة عبدالزهرة الطالقاني أن (٧٠١) قطعة آثارية التي اعادها الوفد العراقي برئاسة وزير الدولة للسياحة والآثار محمد عباس العريبي بعد مباحثات مع المسؤولين السوريين سلمت الى المتحف الوطني العراقي يوم السبت الماضي.

وقال الطالقاني في بيان تسلمت (المدى) نسخة منه ان الآثار العراقية عادت على متن الطائرة التي اقلت الوفد من دمشق الى بغداد على درجة كبيرة من الاهمية كونها تمثل حقباً متعددة من تاريخ الحضارة العراقية. واشار الطالقاني الى ان الاوضاع غير الطبيعية عطلت الكثير من الطقوس والمراسم المرافقة لاستقبال الاثار رسمياً في مطار بغداد الدولي كونها رموزاً سيادية.

وعد وزير الدولة للسياحة والآثار إعادة المسروقات ضمن المنجزات الكبيرة للعام الحالي. وصنف الوزير القطع الآثارية التي اشتملت على مسكوكات وقلائد واساور ذهبية اضافة الى قطع نقدية فضية واخرى برونزية ومختلف انواع الاثار والدمى والتماثيل التي يعود بعضها الى عصور زمنية قديمة "فجر السلالات.

وناشد المصدر الدول التي تحتفظ بآثار عراقية ان تحذو حذو سوريا وتلتزم باللوائح والقرارات الدولية في التعامل مع الآثار لاسيما الفقرة السابعة من القرار ١٤٨٣ الصادر في عام ٢٠٠٣ من مجلس الامن الدولي والذي يقضي بضرورة العمل على اعادة الاثار العراقية المسروقة إلى موطنها الأصلي، وبين مدير العلاقات والإعلام في الوزارة، ان عدد الاثار العراقية المعادة خلال ستة أشهر بلغ (٣٤٠١) قطعة آثارية ، حيث تمت اعادة سبع قطع آثارية في تشرين الأول من العام المنصرم من قبل اللجان الشعبية وكانت هذه بداية لانطلاق الحملة الوطنية لاستعادة الاثار التي قادها وزير الدولة للسياحة والآثار محمد عباس العريبي وتوجت باستعادة (٧٠١) قطعة آثارية من الشقيقة سوريا و(٣١٣) قطعة آثارية من محافظة المثنى تشرين الثاني ٢٠٠٧ و ١٠٧ قطع آثارية من دائرة اللجان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تشرين الثاني ٢٠٠٧ و (١٠٧) قطع آثارية من محافظة ميسان، في حين سلم الدكتور احمد الجلبي (١٨) قطعة آثارية كانون الأول ٢٠٠٧ سلمت بعد ذلك (٩) قطع آثارية في مكتب التحقيقات في إحدى دوائر الدولة المهمة و (٥) قطع آثارية من احد المواطنين في حين سلم مواطن آخر من محافظة كربلاء (٧) قطع آثارية في نيسان٢٠٠٨ واكد الطالقاني ان هذه الحملة ستستمر وتوظف لها جهود وطاقات الوزارة والمؤسسات السائدة الاخرى حتى نستطيع ان نعيد ما يمكن استعادته من آثارنا التي تكالب عليها اللصوص والمهربين والمح الى وجود آثاراً عراقية في دول الجوار سيتم التحرك نحواستعادتها الى المتحف الوطني العراقي.